الأمم المتحدة
A/RES/80/156
الجمعية العامة
Distr.: General
18 December 2025

الدورة الثمانون

البند 23 (ب) من جدول الأعمال

الأنشـــطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

قرار اتخذته الجمعية العامة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2025

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/80/555، الفقرة 7)]

156/80 - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها 291/73 المؤرخ 15 نيســـان/أبريل 2019، الذي أقرت فيه وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 222/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009، الذي أقرت فيه وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها 134/33 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1978، الذي أقرت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[1]،

وإذ تشـــير إلى قراراتها 270/57 بـاء المؤرخ 23 حزيران/يونيـه 2003، و 212/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005، و 209/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007، و 233/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديســـمبر 2008، و 1/64 المؤرخ 6 تشـــرين الأول/أكتوبر 2009، و 219/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011، و 227/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012، و 230/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013، و 239/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014، و 222/70 المؤرخ

(1) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، 30 آب/أغســـطس - 12 أيلول/ســـبتمبر 1978* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

الرجاء إعادة استعمال الورق

22 كانون الأول/ديسمبر 2015، و 244/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، و 237/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، و 249/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، و 239/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، و 234/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، و 221/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، و 185/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، و 167/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، و 236/79 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2024،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[2] وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وإذ تشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[3] التي لم تودع بعدُ صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، الذي اعتُمِد فيه قرار الجمعية العامة 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقاه،

وإذ ترحب أيضا بعقد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، وإذ تتطلع إلى مواصلة عمل المؤتمر بشأن المسائل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون الإقليمي بسبل منها تشجيع الحوار بين هياكل التكامل الاقتصادي بغية تعزيز التجارة المتبادلة وتبادل أفضل الممارسات والخبرات سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ ترحب بانعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025 بإشبيلية، إسبانيا، وإذ تؤكد من جديد وثيقته الختامية المعنونة التزام إشبيلية الذي أيدته

(2) اعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

الجمعية العامة في قرارها 323/79 المؤرخ 25 آب/أغسطس 2025، والذي يضع إطارا عالميا جديدا لتمويل التنمية يستند إلى خطة عمل أديس أبابا لعام 2015[4] بغاية التعجيل بسد النقص السنوي في التمويل المقدر بنحو 4 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة[5]، وحفز الاستثمارات لتحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع في البلدان النامية ومواصلة إصلاح الهيكل المالي الدولي عن طريق مواصلة الالتزام القوي بتعددية الأطراف والتعاون الدولي والتضامن العالمي،

وإذ تؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، وأنه ليس بديلا عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملا له، وإذ تشير إلى الالتزام بزيادة أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمتين فعاليته في ظل الاسترشاد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والمسؤولية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم إملاء الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة؛

وإذ تشير إلى الالتزام بتحسين التعاون الثلاثي عن طريق دعم تعميق التعاون والشراكات، وضمان تبادل المعارف، ومواءمة الجهود المبذولة مع أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من آليات التمويل المبتكرة لتعزيز استدامة ذلك التعاون وتأثيره؛

وإذ تشجع على مواصلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والنهوض بهما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التعافي من الآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمات المتعددة الأخرى في سياق مساعي تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وإذ تدعو إلى استمرار الدعم المقدّم من الكيانات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ذلك الصدد، ولا سيما في مجالات القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز العمل اللائق، إضافة إلى الحد من أوجه اللامساواة وتعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال إنشاء مرافق لإنتاج اللقاحات في البلدان النامية وتعزيز النظم الصحية والتنويع الاقتصادي في هذه البلدان،

وإذ تسلم بالتحديات الخاصة التي تواجه جميع البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع،

وإذ تسلم أيضا بأن تغير المناخ، والتأثير المستمر لجائحة كوفيد-19 والتوترات والنزاعات الجيوسياسية الجارية والتوقعات الاقتصادية العالمية المتقلبة وغير المؤكدة هي عوامل تتسبب في نشوء تحديات إضافية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والأمن الطاقي وتكاليف المعيشة، وأن البلدان النامية تتأثر بشكل غير متناسب بهذه التحديات،

وإذ تشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات من أجل تنميتها المستدامة، وبخاصة في

(4) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(5) *Financing for Sustainable Development Report 2024 (United Nations publication, 2024), figure I.1*.

مجالات بناء القدرات الإنتاجية، والبنى التحتية، والطاقة، وتدعيم أسواق العمل وتعزيز العمل اللائق، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر،

وإذ تؤكد أهمية دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتعزيز العمل اللائق وتشجيع التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات بين البلدان المتوسطة الدخل في جميع المناطق،

وإذ تتطلع إلى وضع خطة استجابة على نطاق المنظومة تهدف إلى تحسين معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة والدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس التحديات المحددة التي تواجهها واحتياجاتها المتنوعة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية اعتماد إطار متجدد للدعم الدولي الموجه لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتعزيز الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية من أجل كفالة تنفيذ برنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034[(6)]،

وإذ ترحب بالجهود الجارية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التجارة في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية بوصفه وسيلة لدعم القدرة على الصمود من الناحية الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة، وإذ تتطلع إلى مواصلة عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم البلدان النامية في تعميق وتوسيع نطاق ترتيبات التكامل التجاري والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ ترحب أيضا بوضع إطار مفاهيمي طوعي أولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما يمثل نقلة نوعية في قياس هذا التعاون على أساس آليات تقودها البلدان ويساعد على تسليط الضوء على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق خطة عام 2030، وذلك بإضافة بيانات مملوكة للبلدان لأول مرة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقييم إسهامات هذا التعاون في التنمية المستدامة،

وإذ ترحب كذلك بالدليل المتعلق بإطار قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب: الجوانب الفنية والإجرائية للاختبار التجريبي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب سعيا إلى تمتين قدرة البلدان النامية على قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق جمع البيانات المتعلقة بالتعاون فيما بينها والإبلاغ عنها،

وإذ تشير إلى أن التعاون الثلاثي يكمّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويضيف قيمة إليه من خلال تمكين البلدان النامية الطالبة من أن تحدد، على نطاق أوسع، مصادر تستمد منها المزيد من الموارد والخبرات والقدرات التي تقرر أنها ضرورية من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا،

(6) القرار 233/79، المرفق؛ وانظر أيضا القرار 279/79.

وإذ تحيط علما بمبادرات اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في مجال الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق التحول الرقمي، وهو ما يدعم تسخير إمكانات الرقمنة بشكل كامل،

وإذ تحيط علما أيضا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب نافذةً للتعاون الثلاثي في إطار صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أُعلن عن بدء تشغيلها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024 في لشبونة،

وإذ تؤكد من جديد الولاية والدور المركزي المنوطين بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية، على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وإذ تلاحظ مع التقدير الإجراءات التي يتخذها المكتب في سياق تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي يعمل كقناة لتيسير إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستراتيجيات المؤسسية والأنشطة التنفيذية لكيانات الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى دليل إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستعراضات الوطنية الطوعية الذي أعده مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالتعاون مع الرئيسين المشاركين لفريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية، وهما الفلبين والمغرب،

وإذ تشدد على أن تمويل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتطلب جهودا متضافرة ومنسقة من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص،

وإذ ترحب بجهود البلدان النامية ومساهماتها في توفير التمويل لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد تسليمها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن الركب،

1 - ***تشير*** إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس، في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، وإلى وثيقته الختامية[7] وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى الثاني؛

2 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[8]؛

3 - ***تؤكد من جديد دعمها*** للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشير إلى قراريها 1/22 و 2/22 اللذين اتخذتهما خلال دورتها الثانية والعشرين المعقودة في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2025، وتتطلع إلى عقد الدورة الثالثة والعشرين للجنة المقرر تنظيمها في عام 2027؛

(7) القرار 291/73، المرفق.

(8) A/80/256.

4 - ***تحيط علما*** بالتوصية الواردة في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن استعراض الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني؛ وتطلب إلى رئيسة الجمعية العامة أن تقوم، في الدورة الثمانين للجمعية، بتعيين ميسرين مشاركين، أحدهما من بلد نام والآخر من بلد متقدم النمو، لتيسير عملية حكومية دولية بشأن طرائق استعراض الوثيقة الختامية للمؤتمر، في حدود الموارد المتاحة؛

5 - ***تسلم*** بإسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وبالحاجة إلى تكثيفهما وتوطيدهما باعتبارهما وسيلة تكميلية لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، بما يشمل بلوغ الهدف الرئيسي ألا وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ومنها الفقر المدقع، وتحقيق أهداف شتى منها القضاء على الجوع، وتحسين التغذية، والحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، وتعزيز العمل اللائق، فضلا عن استخدام التكنولوجيات الرقمية ونقلها وبناء القدرات في هذا المجال، وفق شروط متفق عليها، من أجل التعجيل ببلوغ أهداف التنمية المستدامة وسد الفجوات الرقمية؛

6 - ***تشجع*** على مواصلة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من الآثار الاجتماعية الاقتصادية لهذه الجائحة وغيرها من الأزمات المتعددة في إطار متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(9)] وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتدعو إلى مواصلة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة تقديم الدعم في هذا الصدد، لا سيما في مجالات من قبيل سبل الحصول، بإنصاف ودون تمييز، على الرعاية والخدمات الصحية والإمدادات والمعدات الطبية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة، بما في ذلك وسائل التشخيص والعلاج والأدوية وغيرها من المنتجات الصحية، واللقاحات، وكذلك الرقمنة، والبيئة، وتغير المناخ، والحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر، وتشير إلى أن العالم يحتاج إلى هيكل صحي عالمي أقوى يتسم بمزيد من التنسيق والشمول والمرونة للوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها والتعافي منها من أجل وقف التأثير الخطير لتفشي الأمراض في المستقبل؛

7 - ***ترحب*** بدعم الشركاء في التنمية للتعاون الثلاثي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان الجنوب، وتحث البلدان المتقدمة النمو والجهات الشريكة على الصعيد المتعدد الأطراف على مواصلة تزويد البلدان النامية بالمساعدة المالية والعلمية والتكنولوجية ومساعدتها في ميدان بناء القدرات من أجل سد الفجوات الرقمية وتحسين تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛

8 - ***تحث*** الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق إيجاد أوجه تآزر وتطوير الخبرات وتعزيز الموارد في مختلف المناطق والمؤسسات، وتلاحظ في هذا الصدد مع التقدير عقد مجموعة الـ 77 والصين مؤتمرَ القمة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في هافانا يومي 15 و 16 أيلول/سبتمبر 2023 في مسعى إلى تعزيز التعاون في هذا المجال بما يعزز استفادة الناس جميعا منه؛

9 - ***تشجع*** الدول الأعضاء، بدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على تيسير استحداث التكنولوجيات الملائمة وإمكانية الوصول إليها، والنهوض بالتحولات الرقمية وتشجيع تبادل الممارسات

(9) القرار 1/70.

الابتكارية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بهدف حماية مصالح الأجيال الحالية والمقبلة، وإدماج العلوم والتكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك التكنولوجيات الناشئة، وحوكمة البيانات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية؛

10 - ***تشجع*** الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، حسب الاقتضاء، على إنشاء أو تعزيز آليات منسقة على الصُعد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي من أجل الاستفادة من الخبرات والموارد الأخرى التي توفرها الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سبيل تحقيق خطة عام 2030، مع الإقرار بأن الحكومات تتحمل الدور الرئيسي في تنسيق وقيادة الجهود الإنمائية؛

11 - ***تحيط علما*** بمختلف التجارب والنهج الإنمائية ذات الطابع المحلي المتبعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد أهمية التعلم وتبادل الممارسات الجيدة، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي من خلال منصات مثل منصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وغيرها من منابر تبادل المعارف التي تدعمها مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة؛

12 - ***تلاحظ مع التقدير*** انعقاد مؤتمر قمة الجنوب الثالث في كمبالا في 21 و 22 كانون الثاني/يناير 2024؛

13 - ***تشير*** إلى انعقاد الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي نُظم في عام 2023 خلال الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، في الدوحة، بشأن تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

14 - ***تشير أيضا*** إلى اعتماد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود[10] في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في أنتيغوا وبربودا في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024، وهي خطة العمل التي يُلتزَم فيها بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال تسخير التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يشمل التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تعبئة الموارد، باعتباره مكمّلا للتعاون بين الشمال والجنوب، من أجل تحقيق خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول عام 2034؛

15 - ***ترحب*** بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الذي انعقد في أوازا، تركمانستان، في الفترة من 5 إلى 8 آب/أغسطس 2025 وأتاح الفرصة للمجتمع الدولي لتوسيع نطاق دعمه للبلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034، وبالاجتماع الوزاري المعني بالتعاون فيما بلدان الجنوب الذي انعقد على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية؛

(10) القرار 317/78، المرفق.

16 - ***تشير*** إلى تنظيم المعرض العالمي الحادي عشر للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب ببانكوك في الفترة من 12 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2022، وتشجع الدول الأعضاء على أن تستضيف المعارض العالمية المقبلة للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها محافل مهمة لتبادل المعارف، وتطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التواصل الحثيث مع الدول الأعضاء، بما يشمل إبداء اهتمامها باستضافة تلك المعارض مستقبلا، وأن يدرج التقدم المحرز في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين؛

17 - ***تقر*** بضرورة إسداء دعم متسق ومخصص لتلبية الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان المتوسطة الدخل، وتلاحظ مبادرات المجموعة المتقاربة التفكير للبلدان متوسطة الدخل في تقوية دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوسائل منها المساهمة في المشاورات المتعلقة بالنظر في إعداد خطة عمل استراتيجية للبلدان المتوسطة الدخل؛

18 - ***تشير*** إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتسلم بأنه وإن حصل تحسن في النمو الاقتصادي، إلا أن هنالك حاجة إلى اطراد جهود الانتعاش لمواجهة الآثار السلبية المستمرة للأزمات المتعددة على التنمية وما تثيره هذه الآثار من تحديات خطيرة تهدد جهود مكافحة الفقر والجوع ويمكن أن تقوض بشكل أكبر الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا، بما في ذلك خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها وأهداف التنمية المستدامة وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية، وترحب بالجهود الجارية من أجل التفعيل التام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وانطلاق التبادل التجاري الفعلي ضمن إطار الاتفاق ابتغاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

19 - ***تسلم*** بعبء الديون المتزايد الواقع على عاتق البلدان النامية، وتسلم أيضا بدور الأمم المتحدة، ضمن الولايات المنوطة بها، في تيسير عمليات تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب بشأن الديون بغية مساعدة بلدان الجنوب؛

20 - ***تسلم أيضا*** بضرورة تحسين سبل توفير وحشد الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا السياق جميع البلدان، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، التي توجد في وضع يمكنها من زيادة المساهمات المقدمة دعما لهذا التعاون إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى القيام بذلك، وفقا لقرار الجمعية العامة 263/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002، وإلى دعم المبادرات الأخرى المتخذة لفائدة جميع البلدان النامية؛

21 - ***تنوه*** بفعالية صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني في تقديم الدعم الحفاز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مؤكدة الشراكة الطويلة الأمد بين مجموعة الـ 77 ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

22 - ***ترحب*** بالابتكارات التي تحسن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوسع نطاقه، وتسلّم في هذا الصدد بأهمية تمتين بناء الشراكات بطرق منها العمل مع الجهات الشريكة في الحكومات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وبأهمية تعبئة الموارد عبر وسائل منها المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة، والتمويل الموازي، والتبرعات العينية، والترتيبات الخاصة لإدارة الصناديق مثل

الترتيبات المتعلقة بصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة ومرفق التخفيف من حدة الفقر والجوع التابع للهند والبرازيل وجنوب أفريقيا؛

23 - ***تشجع*** كيانات الأمم المتحدة على دعم البلدان النامية في مراعاة منظورات التعاون الإنمائي، بما في ذلك منظورات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في إعداد وعرض تقارير الاستعراض الوطني الطوعي بشأن التنمية المستدامة؛

24 - ***تلاحظ*** أن استراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة تنطوي، في سياق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على إمكانية تعزيز دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتأثيرهما من خلال حفز خبرات مؤسسات الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى الاستمرار في تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، على المستوى القطري، حسب الاقتضاء، باعتبارهما وسيلة للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتدعو أيضا مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى العمل بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية لتعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال الأطر التعاونية الإقليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

25 - ***تلاحظ مع التقدير*** البلدان التي تزيد من تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدعو المكتب إلى مواصلة تعزيز دعمه لمشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

26 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حسب الاقتضاء، في أطرها الاستراتيجية وفي أدوات التخطيط التي تستخدمها، وتحثها على رصد ما يكفي من الموارد المالية وغير المالية المكرّسة لدعم وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتشجع منسّقي الأمم المتحدة المقيمين على مواصلة النهوض بعملية إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تحقيق نتائج وآثار أكبر على صعيد المنظومة دعماً لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

27 - ***تهيب*** بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعمل على تعميق الجهود المبذولة في سبيل تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد القطري بسبل منها إسداء الدعم الاستشاري والتقني إلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بناء على الطلب؛

28 - ***تحيط علما مع التقدير*** بالمواد التوجيهية والوحدات التدريبية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيره من كيانات الأمم المتحدة، مثل وحدة التعلم الإلكتروني بشأن سبل الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتشجع على إدماج هذه الطرائق في أدوات السياسة العامة وأطر التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

29 - ***تهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في تعزيز إنشاء وتطوير منصات للابتكار وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالتعليم والأساليب التربوية، بما يشمل عدة

مجالات منها التعليم التقني والمهني والعالي وتطوير المهارات والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وأن تسخر التطورات التكنولوجية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

30 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تعطي الأولوية لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تستهدف الشاب في البلدان النامية، وأن تزيد من حجم هذه المبادرات من أجل تعزيز مهاراتهم الرقمية وقابليتهم للتوظف وقدرتهم على ريادة الأعمال، وذلك بسبل منها تحفيز حشد التمويل من جميع المصادر، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

31 - ***تطلب*** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل تعزيز بناء القدرات وتقديم الدعم إلى البلدان النامية، وتوفير التوجيه التقني، وأدوات جمع البيانات، ونظم الإبلاغ لتطبيق الإطار المفاهيمي الطوعي الأولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب استناداً إلى آليات تقودها البلدان، وإنشاء منصة تتيح استحداث المنهجيات وتبادل الخبرات بقيادة البلدان؛

32 - ***توصي*** بأن تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجهودَ التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في توعية المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات التعاون وتطوير قدراتها بشأن استخدام الإطار المفاهيمي الطوعي الأولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقر بأهمية استكشاف الخيارات الممكنة لقياس التعاون الثلاثي؛

33 - ***تحيط علما*** مع التقدير بالجهود الجارية التي تبذلها لجان الأمم المتحدة الإقليمية، تحت قيادة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبدعم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لدعم البلدان الرائدة في تطبيق الإطار المفاهيمي بطرق منها تنمية القدرات والتعلم من الأقران وأدوات جمع البيانات، وتشجع على مواصلة التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في هذا الصدد؛

34 - ***تطلب*** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يطلع الدول الأعضاء دوريا على استخدام دليل الإطار المتعلق بقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

35 - ***تؤكد من جديد*** الحاجة الملحة إلى تعبئة المزيد من الموارد لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب الرامية إلى توطيد القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وزيادة الاستثمار لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، بما في ذلك التكنولوجيات النظيفة والتكنولوجيات عديمة الانبعاثات والتكنولوجيات منخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة في الحلول القائمة على الطبيعة، والزراعة المستدامة؛

36 - ***تسلم*** بإسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في سياق التنمية المستدامة، وكذلك في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما يشمل الفقر المدقع، وتؤكد في هذا الصدد على مشاركتهن واضطلاعهن بأدوار القيادة، على نحو كامل وهادف وعلى قدم المساواة، في صنع القرار على جميع المستويات؛

37 - ***تسلم أيضا*** بدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز القدرة على الاتصال الإلكتروني والتحول الرقمي داخل البلدان النامية وفيما بينها، وتدعو في هذا الصدد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومنظومة الأمم المتحدة إلى القيام، وفقا لولاية كل منهما، بدعم

الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات لسد الفجوات الرقمية والتعجيل بالتحول الرقمي من أجل تحسين تقديم الخدمات العامة في الجنوب؛

38 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام المكرس في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والالتزام باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والبلدان الأشد ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن الركب؛

39 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والثمانين، تقريرا شاملا عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى الثاني؛

40 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والثمانين البند الفرعي المعنون "التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية" في إطار البند المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية".

الجلسة العامة 64
15 كانون الأول/ديسمبر 2025